I. مقدمة

ارتفع إجمالي الإنفاق على بند المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها، والذي يتضمن بشكل رئيسي الرواتب والأجور إضافة إلى التعويضات والتقديمات الاجتماعية ومدفوعات أخرى، بقيمة ٢٣٧ مليار ليرة (٧,٥ في المائة)، من ٣،١٤٢ مليار ليرة في كانون الثاني–أيلول ٢٠١٣ إلى ٣،٣٧٩ مليار ليرة في كانون الثاني– أيلول ٢٠١٤. إن أبرز الأسباب وراء هذا الإرتفاع تكمن في (أ) ارتفاع دفعات مخصصات الرواتب والأجور الأساسية لصالح السلك العسكري بقيمة ٧٧ مليار ليرة، (ب) زيادة بقيمة ٧٣ مليار ليرة في دفعات الرواتب والأجور الأساسية لصالح السلك التربوي، (ج) ارتفاع دفعات التقديمات الإجتماعية بقيمة ٤٥ مليار ليرة، إضافة إلى (د) زيادة بقيمة ٤٢ مليار ليرة في المبالغ المسددة كاشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة.

وتشكل الرواتب والأجور وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع الإنفاق الأولي، حيث سجلت نسبة ٢٨ في المائة من مجموع النفقات الأولية خلال كانون الثاني– أيلول من العام ٢٠١٣ وارتفعت إلى ٣٢ في المائة خلال كانون الثاني– أيلول من العام ٢٠١٤ *(لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة الرسم البياني ١)*.

الرسم البياني ١: مكوّنات الانفاق الأولي خلال كانون الثاني– أيلول٢٠١٣ وكانون الثاني– أيلول٢٠١٤

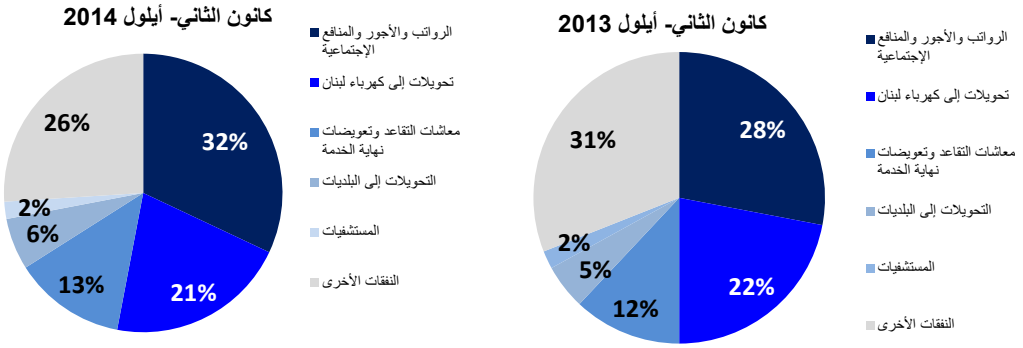

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ١: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها–كانون الثاني– أيلول من العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤

(مليار ل.ل.)	مخصصات الرواتب والأجور		التعويضات /٤		التقديمات الاجتماعية /٥		نفقات أخرى /٦		إجمالي نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها	
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤
الجهاز العسكري	**1,466**	**1,543**	**59**	**61**	**441**	**486**	**2**	**2**	**1,968**	**2,092**
الجيش	937	983	36	37	283	296	0	0	**1,256**	**1,318**
قوى الأمن الداخلي	424	440	18	19	126	149	0	0	**569**	**608**
قوى الأمن العام	80	93	2	3	25	31	1	1	**108**	**127**
قوى أمن الدولة	25	27	3	3	8	10	0	0	**35**	**40**
الجهاز التربوي	**613**	**686**	**50**	**44**	**0**	**0**	**0**	**12**	**663**	**742**
الجهاز المدني /١	**257**	**253**	**50**	**50**	**3**	**3**	**29**	**31**	**340**	**338**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة /٢							**137**	**179**	**137**	**179**
الجمارك /٣									**34**	**28**
إجمالي الإنفاق	**2,337**	**2,482**	**159**	**156**	**445**	**489**	**168**	**223**	**3,142**	**3,379**

(١) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(٢) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.

(٣) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(٤) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وردیات الضرائب).
(٥) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(٦) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (١) دفعات المكافآت (٢) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(٣) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

II. تفصيل الرواتب والأجور وملحقاتها

من إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها، بلغت الرواتب والأجور الأساسية ٢،٤٨٢ مليار ليرة في كانون الثاني– أيلول ٢٠١٤، مقارنةً مع مبلغ ٢،٣٣٧ مليار ليرة المدفوع خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١٣. وقد نتجت الزيادة الأخيرة عن ارتفاع رواتب وأجور السلكين العسكري والتربوي بقيمة ٧٧ مليار ليرة (٥,٢ في المائة) و٧٣ مليار ليرة (١١,٩ في المائة) على التوالي، مقابل انخفاض في رواتب وأجور الجهاز المدني بقيمة ٤ مليار ليرة (١,٦ في المائة).

A.II. *مخصصات رواتب وأجور السلك العسكري*

يأتي الارتفاع السنوي البالغ ٥ في المائة في مخصصات الرواتب والأجور الأساسية للسلك العسكري بشكل رئيسي نتيجة (أ) زيادة مدفوعات العناصر الدائمين في كل من الجيش بقيمة ٢٩ مليار ليرة وقوى الأمن الداخلي بقيمة ١٦ مليار ليرة نتيجة تجنيد عناصر جدد أو ترقية العناصر الحاليين، (ب) ارتفاع قيمة تعويضات البعثات خارج لبنان والتدريب بحوالي ١٤ مليار ليرة، و(ج) زيادة بقيمة ٥ مليار ليرة في رواتب كل من المتمرنين والمتعاقدين.

B.II. *مخصصات رواتب وأجور السلك التربوي*

جاء الارتفاع بنسبة ١٢ في المائة في الدفعات لصالح السلك التربوي نتيجة:

- إرتفاع بقيمة ٦٨ مليار ليرة في الرواتب والأجور الأساسية للأساتذة المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني، نتيجة التفاوت في توقيت الدفعات حيث تم تسديدها دفعة واحدة عن مجموع الرواتب الأساسية خلال شهر أيلول ٢٠١٤، مقارنة مع لاشيء في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٣، مع الاشارة إلى أنه تم تسديد مبلغ ٧٠ مليار ليرة في تشرين الأول ٢٠١٣.

- زيادة دفعات الرواتب والأجور الأساسية للأساتذة المتعاقدين في المديرية العامة للتربية بقيمة ٩ مليار ليرة، نتيجة زيادة عدد الاساتذة المتعاقدين في كانون الثاني– أيلول من العام ٢٠١٤ مقارنة مع ٢٠١٣.

قابل الارتفاع المذكور أعلاه انخفاض بقيمة ١١ مليار ليرة في الرواتب والأجور الأساسية للأساتذة الدائمين في التعليم الابتدائي في المديرية العامة للتربية.

C.II. *مخصصات الرواتب والاجور للسلك المدني*

انخفضت الدفعات لصالح السلك المدني بحوالي ٤ مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول ٢٠١٤ مقارنةً بالفترة نفسها من العام ٢٠١٣. من منظار توزيع الرواتب والاجور بحسب الوزارات، تستحوذ وزارة الخارجية والمغتربين على النسبة الأعلى من اجمالي الرواتب والاجور للسلك المدني وقد بلغت ١٩ في المائة خلال فترة كانون الثاني– أيلول ٢٠١٤. تليها وزارة

العدل مع نسبة ١٨ في المائة ومجلس النواب الذي يشكل نسبة ١٠ في المائة من إجمالي رواتب السلك المدني *(يرجى مراجعة الجدول رقم ٢)*.

في التفاصيل، شهدت رواتب وأجور الموظفين في وزارة الخارجية والمغتربين الانخفاض الابرز بنسبة ٧ في المائة خلال كانون الثاني– أيلول٢٠١٤، بشكل أساسي من جراء تراجع مدفوعات رواتب الدبلوماسيين خارج الأراضي اللبنانية بقيمة ٤ مليار ليرة. ويأتي ذلك نتيجة تراجع مدفوعات الفروقات حيث كانت قد بلغت ١٩ مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول ٢٠١٣، مقارنة مع مبلغ ٩ مليار ليرة فقط خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١٤. غير أن هذا الانخفاض في مدفوعات وزارة الخارجية بقيمة ٤ مليار ليرة قابله ارتفاع بقيمة ٣ مليار ليرة في المدفوعات لصالح وزارة العدل.

جدول ٢: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها للسلك المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– أيلول من العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤

(مليون ليرة)	كانون الثاني-أيلول ٢٠١٣	كانون الثاني-أيلول ٢٠١٤	نسبة التغير ٢٠١٣/٢٠١٤
وزارة الخارجية والمغتربين	52,611	48,892	-7.1%
وزارة العدل	43,761	46,521	6.3%
مجلس النواب	23,973	24,648	2.8%
رئاسة مجلس الوزراء	22,339	22,285	-0.2%
وزارة المالية	22,130	21,588	-2.4%
وزارة الصحة العامة	16,733	15,902	-5.0%
وزارة الاشغال والنقل	13,664	12,841	-6.0%
وزارة الزراعة	10,660	10,420	-2.3%
وزارة الدفاع	8,643	8,059	-6.8%
وزارة الداخلية	7,903	7,740	-2.1%
اخرى	34,893	34,199	-2.0%
المجموع	**257,310**	**253,094**	**-1.6%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

III. التقديمات الاجتماعية

ارتفعت التقديمات الاجتماعية بنسبة ١٠ في المائة (٤٥ مليار ليرة) مع نهاية أيلول ٢٠١٤، بعد أن سجلت ٤٤٥ مليار ليرة في العام ٢٠١٣، عاكسةً الارتفاع في التقديمات الاجتماعية لصالح السلك العسكري. يعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى الزيادة في الدفعات لقوى الامن الداخلي بقيمة ٢٣ مليار ليرة، بالاضافة إلى الزيادة بقيمة ١٤ مليار ليرة و٦ مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية لصالح الجيش وقوى الامن العام على التوالي.

وبالتفصيل، جاء الارتفاع في التقديمات المخصصة لقوى الأمن الداخلي نتيجة (أ) الارتفاع في منح التعليم بقيمة ٩ مليار ليرة، (ب) الزيادة في التقديمات الاجتماعية بقيمة ٧ مليار ليرة، إضافةً إلى (ج) زيادة بقيمة ٢ مليار ليرة في كل من النفقات الطبية ونفقات الاستشفاء ومنح الزواج .

كما ارتفعت التقديمات لصالح الجيش بقيمة ١٤ مليار ليرة مع نهاية أيلول ٢٠١٤، نتيجة الزيادة في كل من نفقات الاستشفاء بقيمة ١٠ مليار ليرة ومنح الزواج بقيمة ٥ مليار ليرة. قابل هذه الزيادات انخفاض طفيف في تقديمات المرض والأمومة (٦ مليار ليرة).

علاوةً على ذلك، ارتفعت التقديمات المخصصة لقوى الأمن العام بقيمة ٦ مليار ليرة نتيجة الزيادة في منح التعليم والمرض والأمومة بقيمة ٤ مليار ليرة ومليار ليرة على التوالي.

IV. اشتراك الدولة والمساهمة لصالح تعاونية موظفي الدولة

بلغت اشتراكات ومساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة ١٧٩ مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول ٢٠١٤ (منها مبلغ ٧٤ مليار ليرة تعود للعام ٢٠١٣)، مقارنةً مع مبلغ ١٣٧ مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول ٢٠١٣ (منها مبلغ ٦٠ مليار ليرة تعود للعام ٢٠١٢).

V. المدفوعات العائدة إلى الجمارك

شهدت المدفوعات العائدة إلى الجمارك انخفاضاً بحوالي ١٦ في المائة (٦ مليار ليرة) خلال فترة كانون الثاني– أيلول ٢٠١٤ مقارنةً بالفترة ذاتها من العام ٢٠١٣. يعود سبب هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى دفعات بقيمة ٣ مليار ليرة في منح التعليم العائدة للعام الدراسي ٢٠١١–٢٠١٢، إضافةً إلى دفعات بقيمة ٢ مليار ليرة عائدة لنفقات المرض والأمومة والتي تم تسديدها في كانون الثاني– أيلول ٢٠١٣ مقابل تقريباً لاشيء في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٤.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:
وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
تلفون: ٩٦١ ١ ٨/٩٨١٠٥٧
فاكس: ٩٦١ ١ ٩٨١٠٥٩
بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE